المقدمة

يَظْهَرُ لِيَ أنَّ الجُمُوْع بِأَنْوَاعِهَا المُخْتَلِفَةِ تَكْسِيْرِيَّةً كَانَتْ أَم تَصْحِيْحِيَّةً- قَدْ شَدَّتِ الدَّارِسِيْنَ قُدَامَى وَمُحْدَثِيْنَ إِلَيْهَا، ورغَّبَتْهم في التأمُّل في مسائلها وتعرُّف ما يدور في فَلَكِها، وما يمكن أنْ تومئ إليه أَبْنِيَتُها، فَفَرَضَتْ سلطانَها عليهم، فراحوا يتسابَقُون في التوقُّف عِنْدَها، والكتابة فيها، أَو في بعض مسائلها، وهي مسائل تقتضي التكَفُّلَ باستقصاء ما يمكن أنْ يُعَدَّ من أَبْنِيَتها، ودلالاتِ هذه الأبنية المختلفة، من حيثُ تحقيقُ أمْن اللبس بين مُفردات العربيَّة الثرَّة، والإيماء إليها بعد جمعها أو تكسيرها، والبحث والتَّنْقيرِ عمَّا في الكلام العربيّ نظمه ونَثْره، والقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبويّ الشريف- من ألفاظٍ مجموعة، أو مُكَسَّرةٍ تكسيراً يُعَدُّ من باب المقيس، أَوِ الشَاذِّ، أو النادِر، أو القليل الاستعمال، أو المسْموع، أو ممَّا لا نظيرَ له؛ لأنَّ عَدَم تَوافرُ النظير لا يُعْتَدَّ به، في الغالب.

ولعلَّ أبْنِية التكسير المختلفة في العربيَّة التي حفظها النحويُّون والتَّصْرِيفيُّون القدماء في مَظانِّهم، وتآليفهم المختلفة - تُعَدُّ من الأَدِلَّة البيِّنَةِ على أنَّ من سماتِ العربيَّةِ السَّعَةَ، وهي سَعَةٌ تكمن في تكثير الأبنية التي يمْكِن أن تُكسَّر عليها المفردات العربيَّة بأبنيتها المختلفة، وتكثيرِ أبنية تكسير بعض المفردات، إذ تَصِلُ في بعضها إِلى أَكْثَرَ من عشرين بناءً، كتلك الأبْنِيةِ التي يُمْكنُ أنْ تُكسَّر عليها لفظه عَبْدٍ، وغيرها من الألفاظ، وهي مسألةٌ سأبْسُط الحديث فيها بعدُ.

ويَحْمل بعضُ الدارسين وغيْرُهم مِمَّن لا يُحْسِنونَ التأَمُّلَ والتوَقُّف عند جموع التكسير هذه بمسائلها المختلفة - هذا التَّكثير في هذه المسألة على ما لا فائدةَ فيه؛ وعليه فإنّ العربيَّة عليها أنْ تتخلَّص من كثير من مسائلها وموضوعاتها، عمدتهم في ذلك دَعَواتُهم إلى التيسير الذي يمكن أنْ يتحقَّق -على حَسبَ ما يَرَوْن- بالتقليل من الأبنية التكسيريَّة الكثيرة لبعض الألفاظ؛ لتخضَع لسلطان التوحيد، الذي به قد يتحقَّق التَّيْسيرُ والتَّقْريب.

ولعلَّ من المسائل البيِّنة التي تَراءَتْ لي في أثناء دراستي لجموع التكسير المختلفة ما يأتي:

١) كثرة أبنيَتِها كثرَةً مُفرِطة على حَسَبِ ما يَرَى بعضٌ، وأَنَّها كثرة لا مُحَوِّج إليها.

Iseel أُصِيل

٢) كثرةُ ما تُكسَّر عليه بعضُ المفردات من أبنيةٍ تكسيريَّة، وهي كثرة لا مُحوجَ إليها أيْضاً، إذا لا بُدَّ من التخلُّص منها.

٣) أنَّ صيغ التكسير المختلفة تخضَعُ أبنيةُ مفرداتها لِتغيُّرٍ وتَغْيِيرٍ من حيثُ الحذفُ، والزيادةُ، والإعلالُ، والإبدالُ، والتعويضُ، وهي مسألة تبدو بوضوح وجلاء تامَّيْن في تكسير ذوات الأبنية الخماسيَّة بالأصالة أو الأكثر بالزِّيادة، كما سَيَأْتي. ولَسْتُ أنْكرُ أنَّ في التصغير والنَّسب تَغْيراً من حيثُ الحذفُ، والزيادةُ، والتعويضُ، وغيرها، ولكنَّهُ تَغْيِيرٌ يُعَدُّ ضئيلاً بالإضافة إلى ما يُطالعنا في جموع التكسير.

٤) أنَّ لكثرة استعمال بعض الأبنية المفردة أثراً رئيساً في تكثير ما يُمْكِنُ أنْ تُكسَّر عليه هذه الأبنية؛ لتَيْسيرِ اختيار بناءٍ أو أكثر منها في كلام العرب، فلا يَنْشغِلُ الذِّهْنُ في جمع هذه اللفظة أو غيرها، وتبدو هذه المسألةُ بوضوحٍ في كلام الكتبَةِ والمتحدِّثين من الخُطباءِ أو الشعراء، أو غيرهم.

٥) أنَّ في كثرة أبنية التكسير فائدةً عُظْمى تكمنُ في أنَّ مِنْ سمات العربيَّة تحقيقَ أَمْنِ اللبس بين مفرداتها المُكَسَّرَة، أو المجموعة.

٦) أنَّه على الرَّغْم من كثرة الأبنية التَّكسيريَّة المختلفة، فإنَّ هذه الأبنيةَ لا تكفي لتحقيق أمْن اللبس بين مفردات العربيَّة المكسَّرة، لكثرة أبنية هذه المفردات.

٧) أنَّ في العربيَّة ألْفاظاً تُسْتَعْمَلَ للمفرد والجمع، وعليه فلا بُدَّ من تبيُّنها من خلال التَّراكيب اللُّغويَّة المختلفة، زيادةً على نِيَّتي المُتكلِّم، والمخاطَب، وما يقوله الصرفيُّون فيها، وما يشيعُ في المجتمع من أَعْرافٍ وعاداتٍ وتقاليد، ومعتقداتٍ، وغيرها.

٨) أنَّ للنَّحويِّن والتَّصريفيِّين في بعض ما يُعَدُّ من باب الجمع خلافاً من حيثُ كونُه من باب جمع التكسير، أو عَدَمُه، أو دلالَتُه، على القلَّة أو الكثرة، وهي مسألة تبدو بجلاءٍ فيما يسمَّى باسمي الجمع والجنس.

٩) أنَّ في العربية ألفاظاً لِلمُفْرَدِ أَبْنِيَتُها على زِنَة بعض تلك التي لجمع التكسير، وهي مَسْألةٌ لا بُدَّ من تبيُّنِها، لئلاَّ يُتَوَهَّم أنَّها منها، كما سيَأْتي.

١٠)أنَّ في العربية ألفاظاً مجموعةً تُعَدُّ من باب جمع الجمع، أو جمع جمع الجمع، وهما جمعان ينكر توافرهما في العربيَّة كثيرٌ من النَّحويّن والتَّصرفيِّن القدامى، وبعض المحدثين.

١١)أنَّ في العربيَّة شواهِدَ وُضِعَ فيها ما يُسَمَّى بجمع القلَّة مَوْضِعَ جَمْعِ الكثرة، أو العكس، إذ اسْتُغْنِيَ بأحدهما عن الآخر، لنكتة بلاغيَّة في الغالب. والقولُ نَفْسُه في الاستغناء بهما عن جمعي التَّصْحيح، أو العكس. وأنَّ فيها شواهِدَ أُخرى وضِعَ فيها المُفْرَدُ موضِعَ الجمعِ، أو العكس، لنكتة بلاغيَّة أيضاً.

١٢)أنَّ في جموعِ التكسير بأبنيتها المختلفة شواذَّ كثيرة، وهي شواذٌّ يتوافَرُ بتوافِرها اللَّبس في العربيَّة، على خلاف ما في التَّصْغير، أو النَّسَب، أو غيرهما، من شواذّ يتحقَّق بها أمْن اللبسِ بين بعض المفردات.

١٣)أنَّ بعضَ المفردات لا يتوافرُ لها في العربيَّة إلاَّ جمع تكسير قلة أو كثرة، وأنَّ بعضها لا يتوافر له إلاَّ جمع تَصْحِيْحٍ، كبعض الصِّفاتِ.

وغير ذلك من المسائل الأُخرى التي لا بُدَّ لها من تأويلٍ وتَفْسيرٍ من خلال دراسات جادَّةٍ هادفةٍ تقوم على الاستقصاء الشَّامل لكلِّ ما يُمْكِنُ أن يدورَ في فلك جموع التكسير، وعليه فلقد رأيْتُ أنْ أُفْرِدَ لبعضها تَآلِيْفَ أستقصي فيها مسائِلَها المختلفة للتوصُّل إلى ما يمكن أنْ تُفَسَّر به، أو تُحْمَل عليه، بغيتي من ذلك كُلِّهِ أنَّ كثرة أبنية التَّكْسير في العربيَّة تُسْهِمُ إسهاماً رئيساً في تحقيق أمْن اللبس بين أبنية مُفْرداتها الكثيرة، التي تخضع لتغيير في أبنيتها التكسيريَّة، كالحَذْفِ، والزيادة، والتَّعويض، وغيرها، إذ لولا هذه الكثرة لتوافَر اللبس على أشُدِّه، وأصبحتِ العربيَّة، لغةُ القرآن – تقوم على الإلغاز، والتعمية، والإلباس. وعلى الرغم من هذه الكثرة فإنَّ اللبسَ لا يختفي تماماً ولا يَزول، لكثرة أبنية المفرد، وكثرة ما يعتري أبنية التكسير من تَغَيُّرٍ؛ ولأنَّ المسائل التي يجب أن يتحقَّق أمْنُ اللبس بينَها كثيرةٌ، كالمذكَّر والمؤنَّث، والعاقل وغيره، والصِّفة المشتقَّة وغيرها، والمنسوب، والمصغَّر من الأسماء، والألفاظ الأَعجميَّة المعرَّبة، والقلّة والكثرة، والمعتلّ والصَّحيح من أَبنية المفردات، والثلاثيّ والرُّباعيّ، والخماسيّ، ومَزيداتُها، وغير ذلك من المسائل الأُخرى التي تقتضي ما يُحقِّق أَمْنَ لبسها.

ولقد عَنَّتْ لي في أَثْناءِ تتبُّعي جموعَ التكسير بمسائلها المختلفة في مظانِّها الرئِيْسةِ ولا سيَّما (تاج العروس)، و (لسان العرب)– ملحوظاتٌ لا بُدَّ من التَّنْبيه عليها، والتنبُّه إليها؛ لأنَّ العَوْدَة إلى هذه المظانِّ في هذه المسألة دونَ التنبُّه إليها قد تُفْضي إلى الزَّلَلِ، والضَّلال، والتِّيه، ولعلَّ أَهمَّها:

Iseel أُصِيل

(١) أَنَّ مُصَنِّفي هذه المظانِّ لا يَنُصُّوْن في بعْض الأَحْيان على أَنَّ هذا البناء المُفْرَد يُكسَّر على هذا البناء التكسيريّ، على الرغْم من توافُرِ أَكْثَرَ من لغةٍ في هذا البناء، سواء أكانت هذه اللُّغات تدور في فلك الحركة الصرفية أم في زيادةِ حرفٍ، أو حَذْف آخَر.

(٢) أَنَّ هنالك جموعاً تطالِعُنا في هذه المظانِّ، ولكنَّ أصحابَها تناسَوْا ذِكْرَ مُفرداتِها قياسيَّةً كانت أو شاذَّةً، إذْ لم يُنبِّهوا على أَنَّ لها مُفرداتٍ أَولا، وهي جُمُوعٌ كثيرة مَنْثورة هنا وهناك في أَثنائِها، كالهَذاهِذِ (الذين يقولون لكلِّ من رأَوه: هذا مِنهم، ومِن خَدَمِهم)[١]، والمَهاذِيْب (الإبل السِّراع)[٢]، والشُّجُم (الطِّوالُ)[٣]، والعوالِق (قوم في اليمن)[٤]، وغيرها من الأبنية التكسيريَّة المختلفة[٥].

(٣) أَنَّ في ضَبْطِ بعضِ الألفاظ صرفيّاً في بعض المظانّ - خلافاً، مُفردةً كانت هذه الألفاظ أو جمعاً تكسيريّاً. وهي مسأَلةٌ اخَتَرْتُ فيها ضَبْطاً يدورُ في فَلِك ما يُعَدُّ تكسيرُه قِياساً.

(٤) أَنَّ المظانَّ تكتفي بتدوين المَسْمُوع من الجموع التكسيريَّة مُتناسِيَةً -في الغالب- ما يمكِنُ أَنْ تُكسَّر عليه المُفْرداتُ من أبنيَةٍ تكسيريَّةٍ قياساً، على الرغم من كَوْن المدوَّن أحياناً شاذًّا.

(٥) أَنَّ في بعض التَّراكيب اللغويّة التي تُطالِعُنا في هذه المظانّ، والَّتي يُنَصُّ فيها على المُفْرد والجمع - غموضاً ولَبْساً، ولا سِيَّما في أسماء الجنس الجمعِيَّة، إذْ يُوحِي ظاهِرُ هذه التراكيب بأَنَّ ما فيه التاءُ واحدٌ وما خلا منها جمعٌ، وهو على خلاف المُراد؛ لأنَّ لفظة الواحِدَة قد تعني المؤنَّث، وقد تَعني العَدد، ومن ذلك: "الخُرَّقُ، كَرُكَّع: طائِرٌ، واحِدتُهُ خُرَّقة.."[٦]، "والجِدْرُ، بالكَسْرِ:

---

(١) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس (هذذ، ٩/ ٤٩٩).

(٢) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس (هبذ، ٩/ ٤٩٨، هذب، ٤/ ٣٨٧).

(٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب (شجم، ١٢/ ٣١٩).

(٤) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس (علق، ٢٦/ ١٩٠).

(٥) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس (عشق،٢/ ١٦٠، عفق،٢٦/ ١٦٥، عقق، ٢/ ١٧٧، ١٧٨).

(٦) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس (خرق، ٢٥/ ٢٢٦).

نباتٌ، الواحِدَة بهاءٍ"[١]، على أَنَّ الجِدْر اسم جنس جمعيٍّ لا مفردٌ مُذكَّرٌ، وغير ذلك من المواضع المختلفة[٢].

(٦) أَنَّ بعضَ مَصَنِّفي هذه المظانِّ يَذْكُرون أنَّ بعض المُفْرَدات لا يتوافرُ لها في العربيَّة إلاَّ جمعٌ تكسيريٌّ حملاً على قول بعض النحاة، على الرغم من توافرُ جموعٍ أُخرى تَرِدُ في المكان نفسه من تلك المظانِّ.

(٧) أَنَّ ما يُعَدُّ من بنات الأربعة، والخمسة، ومزيداتِها من المُفْردات لم يَحْظَ بعناية أَصْحابِ مظانِّ اللغة هذه من حَيْثُ تَدْوِيْنُ جموعِها التكسيريَّة. وهي مسألَة يُمْكِنُ أنْ تُعَلَّل بقلَّة المَسْمُوع المُكَسَّر منها، أو بأَنَّ ما تُكسَّر عليه بيِّنٌ لا غموضَ فيه، وهو (فعالِل)، أو (فَعاليل)، أَو ما يُشبِهُهما.

(٨) أَنَّ النَّحويين والتَّصريفيِّين يختلفون أحياناً في مُفْرَدات بعض الجموع التكسيريَّة، كأَشُدٍّ، جمع شِدَّة، أو أَشَدّ، وأَبابِيْل، جمع إبَّالة، أو إبيِّل، أَو إبَّوْل، أَو أَنَّه جمع لا واحِدَ له، وأَساطِيْر، جَمْعُ إِسْطَارٍ، وَإِسْطَارَةٍ، وَإِسْطِيْرٍ، وَإِسْطِيرَةٍ، وَأُسْطُوْرٍ، وَأُسْطُوْرَةٍ، أَوْ جَمْعُ أَسْطَارٍ، على أنَّ الأَسْطارَ جمع سَطْرٍ، أو جمع سَطْرٍ، على غير قياسٍ، وجمعُ الأسطُرِ: أَسَاطِرُ[٣]، على أنَّ الأَسْطُرُ جَمعُ سَطْرٍ، وغير ذلك من الأمثلَةِ الثرَّة التي سنبْسُطُ الحديثَ فيها في مكانٍ آخر.

ولقد رَأَيْتُ أنْ أَتَتَبَّعَ جموعَ التكسير ومفرداتِها عُمْدَتي في ذلك ما جاء في تآليف النحو والصرفِ قديمِها وحديثها، و(تاج العروس) المحقَّق بأجزائِه السِّتَّة والعشرِيْن، و (لسان العَرَب) غير المحقَّق بأَجْزائه المكمّلة لأَجزاء (تاج العروس) غير المحقَّقة؛ لأَنَّهما يَجْمعان في أَثنائِهما فيضاً غزيراً من كلام العرب، نَظْمِه ونَثْرِه، والقرآن الكريمِ وقراءاته، والحديث النبويِّ الشَّريف زيادةً على ما فيهما من تَعْليلاتٍ وتفسيرات مختلفة.

---

(١) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس (جدر، ١٠/ ٣٨١).

(٢) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس (١٠/ ١٩٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٤١٧، ١٨، ٤٢٤، ٢٥/ ٩١، ٩٣، ٢٤/ ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٨٤، ١٢/ ٦١، ٥٧٢).

(٣) انظر ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦١٠.

وحَرَصْتُ -ما اسْتَطَعْتُ- على تَدْوِيْنِ ما يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ من باب جموع التكسير مُوَزَّعاً على مسائِلَ كلٌّ مسألةٍ منها في مُؤلَّفٍ، على وَفْق ما يأتي.

(١) **المُؤَلَّف الأَوَّل:** جُمُوعُ التَّكْسِيْرِ فِي العَرَبِيَّةِ: كَثْرَةُ أَبْنِيتِها وتَعَدُّدُها.

(٢) **المُؤَلَّف الثاني:** جُمُوعُ التَّكْسِيْرِ فِي العَرَبِيَّةِ: مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ لَهُ جَمْعَانِ فَأَكْثَر.

(٣) **المُؤَلَّف الثالث:** جُمُوعُ التَّكْسِيْرِ فِي العَرَبِيَّةِ: القِلَّة، والكَثْرة، وَإِقَامَةُ الجُمُوْعِ مَقَامَ بَعْضٍ.

(٤) **المُؤَلَّف الرابعُ:** جُمُوعُ التَّكْسِيْرِ فِي العَرَبِيَّةِ: مَا لا يُمْكِنُ أَلاَّ يَتَوافَرَ لَهُ جَمْعُ كَثْرَةٍ، وَمَا لا يُمْكِنُ أَلاَّ يَتَوافَرُ لَهُ جَمْعُ قِلَّةٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

(٥) **المُؤَلَّف الخامِسُ:** جُمُوعُ التَّكْسِيْرِ فِي العَرَبِيَّةِ: أَبْنِيَةُ المُفْرَدِ وَمَا تُكَسَّرُ عَلَيْهِ.

(٦) **المُؤَلَّف السَادِسُ:** جُمُوعُ التَّكْسِيْرِ فِي العَرَبِيَّةِ: الأَبْنِيَةُ الَّتِي يُكَسَّرُ عَلَيْهَا الثُّلاثِيّ المُجَرَّدُ المُنْتَهِي بِتَاءِ التَّأْنِيْثِ، وَأَبْنِيَةُ الرُّبَاعِيّ، وَالخُمَاسِيّ، وَمَزِيْدَاتُهَا الَّتِي لا تَنْتَهِي بِعَلامَةِ تَأْنِيْثٍ وَمَا تُكَسَّرُ عَلَيْهِ.

(٧) **المُؤَلَّف السَابعُ:** جُمُوعُ التَّكْسِيْرِ فِي العَرَبِيَّةِ: الأَبْنِيَةُ الَّتِي يُكَسَّرُ عَلَيْهَا المُفْرَدُ الرُّبَاعِيّ، وَالخُمَاسِيّ، وَمَزِيْدَاتُهَا.

(٨) **المُؤَلَّف الثَامِنُ:** جُمُوعُ التَّكْسِيْرِ فِي العَرَبِيَّةِ: الأَبْنِيَةُ الَّتِي يُكَسَّرُ عَلَيْهَا الرُّبَاعِيّ، وَالخُمَاسِيّ، وَمَزِيْدَاتُهَا الَّتِي تَنْتَهِي بِعَلامَةِ تَأْنِيْثٍ.

ورأيْتُ أَنْ يكونَ المؤلَّفُ الأَوَّل (جموعُ التكسيرِ في العربيَّة: كثرة أبنيتِها، وتعَدُّدها) في مسألتين:

(١) القُدامَى والمُحْدثون وجموع التكسير.

(٢) مُسَوِّغات تكثير أبنية جُموع التكسِير وأَسْبَابُه.

وانتَهَيْتُ في هذا المؤلّف إلى أنَّ جموع التكسير في العربيَّة -على الرَّغْمِ من تَعَدُّدها وكَثْرتِها- تُعَدُّ قليلةً بالإضافة إلى ما للمُفْرَدِ من أبنِيَةٍ، لو رغبْنا في تحقيق أَمْنِ اللبس، وتخلِيْصِ العربيَّةِ من الغموض، والتَّعْمِيَة تماماً؛ لأَنَّ مظاهِرَ ثَرَّةً من مظاهِرِ اللبس فيها تبدو بجَلاءٍ هنا وهناك، وأنَّ العَرَب كانوا على حَقٍّ في تكثير هذه الأبنية لِيُحافِظوا على دَلالاتها المختلفة بالإيماء إلى أبنية مُفْرَداتِها، للمذكَّر كانت أو للمؤنَّث، للعاقِل أو غيرِه، للجامِد أو المُشتَقِّ، وغيرها، إذْ لولا هذه الكثْرةُ لاختفَت أبنيةُ المفردات، واختلطَ بعضُها ببعضٍ، وهي مسألَةٌ تُؤَدِّي بأنْ تُوْسَمَ العربيَّةُ بالإلغاز، والتَّعمية، والإلباس، والغموض، ويمكِن أنْ تكونَ كذلك - كما يتراءَى لي - فيما يُسَمَّى

بالشاذِّ من هذه الجموع التَّكسيريَّة، على الرَّغْمِ من أنَّ الشاذَّ - ولا سيَّما في التَّصْغير والنَّسَب، وغيرِهما - الغَرَضُ منه تحقيقُ أَمْنِ اللَّبْسِ. واللغة التي يشيع فيها الإلباسُ والتَّعْمِيَةُ لا تَصْلُحُ أنْ تَكُوْنَ لُغَةَ التَّفاهُمِ والتَّخاطُبِ، والتَّأْليفِ والتَّصْنيف.

ولعَلَّ أَهَمَّ هذه المُسَوِّغات:

(١) تَعدُّد اللُّغات.

(٢) الضرورة الشعريَّة، والإتْباع والمزاوَجَة.

(٣) القَلْب المكانِيُّ.

(٤) تحقيق أَمْن اللَّبْسِ بين مُفردات العربية وأبنية التكسير من حيثُ الدَّلالَةُ والبناءُ.

(٥) كَثْرَة الاسْتِعْمال.

(٦) تَحْقِيْقُ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ مُفْرَدَاتِ العَرَبِيَّةِ فِي أَبْنِيَةِ التَّكْسِيرِ مِنْ حَيْثُ الدَّلالَةُ، وَالبِنَاءُ.

ورَغبةً في الاختصارِ، وهَجْرِ التَّطْويلِ الذي يَفْرِضُ سُلْطانَه أَحْياناً، رأَيْت أَنْ أَنْهَجَ نَهْجاً يقومُ على ما يَأتي:

١. تناسِي الشاهِد الذي طالَعَنا فيه ذلك الجمعُ إلاَّ في بعض المواضع، ولا سيَّما ما يدورُ في فلك الضَّرورة الشعريَّة، والقَلْبِ المكاني، وغيرهما، في الغالِب.

٢. إِغفال نسبة بعض الأقوالِ إلى أَصحابِها، مُكْتَفياً بالايماء إليها ببعض الألفاظ، نحو: قِيْلَ، ويُقالُ، وغيرهما.

٣. إِغْفالُ ما يُعَدُّ من باب الجمع القياسِيّ لإِغْفالِ المظانِّ التي اتَّخَذْتُها عُمْدَتي لَه مُكْتَفِيَةً بالمسموع في الغالِب، وهي مسألَةٌ قد نُصَّ عليها، أَحياناً: "البَيْظُ....أو هو ماءُ الرَّجُلِ، قالهُ الليْثُ، قال: ولَمْ أَسْمَعْ مِنْه فِعْلاً، ولا جَمْعاً. وإِنْ جُمِعَ فقياسُهُ البُيُوظُ، والأَبْياظُ"[1]، "وبه سُمِّي المُخاطُ، وجَمْعُ المُخاطِ: أَمْخِطَةٌ، لا غَيْرُ"[2].

٤. تدوينُ معاني الألفاظ المفردة كما هي في تلك المظانِّ، بلا تهذيبٍ، في الغالِب.

---

(١) الزَّبيديّ، تاج العروس (بيظ، ٢٠/ ٢٠٤-٢٠٥).

(٢) الزَّبيديّ، تاج العروس (مخط، ٢٠/ ٩٤).

Ilseel أُصِيل

٥. إغْفالُ تأويل الجَمْع الوارد بأبْنِيَتِه المختلفة وتَفْسِيرِه، في الغالِب، إلاَّ في بعض الجموع التي تقتضي ذلك.

٦. تناسي ما يُسَمَّى بالملحَقِ بجمع التَّصحيح.

٧. تناسي اسمي الجنس والجمْع، أَحياناً.

٨. تدْوينُ ما في اللفظة من لُغَاتٍ، وما يُمْكِنُ أَنْ تُجْمَعَ عليهِ في المكان نفسه.

٩. تدْوينُ بعضِ مفردات بعض الجموع الوارد ذَكْرُها في تلك المظانِّ، علي الرغْم من كَوْنِها قياسِيَّةً مُتَوَهَّمَةً.

١٠. كَتْبُ الأَلف في الأفعال الثلاثيَّة الماضويَّة المُعْتَلَّة اللام، في بعض المواضع، على وَفْقَ كَتْبِها في تلك المظانّ، والقولُ نَفْسُه في كَتْب بعض الأسماء الثُلاَّثية المَقْصُوْرَة.

١١. عُدَّ الجَمْعِ أَوْ الجُمُوْعِ الوَارِدُ ذِكْرُهَا جَمْعاً، أَوْ جُمُوْعاً لِلُّغَاتِ البِنَاءِ المُخْتَلِفَةِ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُثَلَّثَ الفَاءِ، أَو العَيْنِ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ظَاهِرَ مَا فِي (تاج العروس)، أو (لسان العرب)، يُوْمِئُ إِلَى أَنَّ هَذَا الجَمْعَ، أَوْ تِلْكَ الجُمُوْعَ جَمْعٌ، أَوْ جُمُوْعٌ لِلبِنَاءِ المَشْهُوْرِ المُبْتَدَإِ بِهِ.

١٢. إِغْفَالُ مَا فِي البِنَاءِ مِنْ لُغَاتٍ أَحْيَاناً، أَوْ تَنْبِيْهٍ عَلَيْهَا دُوْنَ التَّنْبِيْهِ عَلَى ذَلِكَ؛ لأَنَّنِي تَحَدَّثْتُ عَنْهَا فِي مَكَانٍ آخَرٍ.

١٣. تَدْوِيْنُ اللَّفْظَةِ التِّي لَهَا أَكْثَرُ مِنْ جَمْعٍ تَكْسِيْرِيٍّ، عَلَى حَسَبِ مَعَانِيْهَا المُخْتَلِفَةِ فِيْمَا لَهُ جَمْعٌ، أَوْ أَكْثَرُ عَلَى وَفْقِ أَحَد هَذِهِ المَعَانِي، أَحْيَاناً.

١٤. إِغْفَالُ جَمْعُ الجَمْعِ الَّذِي جَاءَ عَلَى أَحَدِ أَبْنِيَةِ القِلَّةِ فِي المَكَانِ الَّذِي أَفْرَدْتُهُ لِجُمُوْعِ الكَثْرَةِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ دَلالَتِهِ البَيِّنَةِ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ أَبْنِيَةُ الكَثْرَةِ، لِكَوْنِهِ مِنْ بَابِ جَمْعِ الجَمْعِ.

١٥. إِغْفَالُ مَا كُسِّرَ مِنْ جُمُوْعِ الكَثْرَةِ عَلَى أَبْنِيَةِ القِلَّةِ فِي المَكَانِ الَّذِي أَفْرَدْتُهُ لِجُمُوْعِ القِلَّةِ، فِي الغَالِبِ.

١٦. أَنَّ مَا يُوْسَمُ فِي هَذَا البَحْثِ مِنْ جُمُوْعٍ تَكْسِيْرِيَّةٍ بِالنُّدْرَةِ، أَو الشُّذُوْذِ، أَو عَلَى خِلاف القِيَاسِ – مَحْمُوْلٌ عَلَى مَقَايِيس النُّحَاةِ، فِي الغَالِبِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مَا تَوَصَّلْتُ إِلَيْهِ فِي هَذَا البَحْثِ عَلَى خِلافِهِ.